الفصل الثالث والعشرون

إستراتيجية السكان
في
العالم العربي

إعداد
أ. د. مصطفى محمد خوجلي
كلية التربية للبنات
المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

نحو استراتيجية للسياسات السكانية في العالم العربي

مقدمة:

في بعض المدنيات القديمة كان هناك شيء من الاهتمام لمعرفة حجم السكان في القطر، وذلك لما لحجم السكان من علاقة بفرض وجمع الضرائب وللانخراط في الجيش. غير أن الاهتمام بدراسة السكان بطريقة منهجية قد بدأ في نهاية القرن الثامن عشر عندما كتب توماس روبرت مالثوس مقالته الشهيرة «مقالة عن مبدأ السكان» عام ١٧٩٨م ونقحها وأعاد طباعتها عام ١٨٠٣م وكان محور تلك المقالة أن السكان يزدادون بمعدلات أكبر كثيراً وبغير حدود من معدلات زيادة وسائل العيش.

فالسكان يزدادون بمتوالية هندسية في حين أن إنتاج الأرض يزداد بمتوالية حسابية . وحتى يرجع التوازن مرة أخرى بين حجم السكان وإنتاج الغذاء فإن الطبيعة تتدخل بما سماه مالثوس «الموانع الإيجابية» في شكل مجاعات وحروب وكوارث مختلفة. ولتحاشي تلك المآسي فقد اقترح مالتوس أن يلجأ الإنسان إلى الموانع الوقائية - وهي ضبط النسل. ولقد ظلت تلك النظرية من يوم ظهورها حتى وقتنا الحالي مجالاً للجدل بين مؤيد ومعارض . غير أننا نلاحظ أن الجدل حول تلك النظرية كان قد خف في أوروبا والولايات المتحدة منذ منتصف القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وترجع الأسباب في ذلك إلى الآتي:

(أ) زاد إنتاج الغذاء في أوروبا وأمريكا زيادة كبيرة مع التقدم العلمي والثورة الزراعية وكانت الزيادة أكبر من معدلات زيادة السكان.

(ب) هاجرت أعداد كبيرة من سكان أوروبا إلى الأراضي الجديدة -خاصة الأمريكتين- وبذلك خف الضغط السكاني على الموارد.

(ج) اتجه السكان بطريقة تلقائية - وإن كانت بطيئة نحو تخفيض معدلات المواليد. وكان ذلك نتيجة لانتشار التعليم، وخروج المرأة للعمل وانتشار الأفكار التحررية عن وظيفة المرأة في المجتمع.

(د) الاستعمار الأوربي لأقطار آسيا وإفريقيا عاد بفوائد مادية كثيرة على أوروبا.

وللتدليل على أن المشكلة السكانية لم تصبح موضوعاً مؤرقاً لأوروبا نذكر أنه على مدى قرن من الزمان - ١٨٠١-١٩٠١م - زاد سكان أوروبا ثلاثة أضعاف ولم يؤثر ذلك في مستوى المعيشة الذي قد تحسن عما كان عليه سابقاً. كذلك لم يحدث نقص في الغذاء أو مجاعات ماعدا في أيرلندا عام ١٨٤٧م عندما فشل محصول البطاطس الذي كان الغذاء الرئيس في ذلك القطر.

غير أن نظرية مالثوس عادت إلى الواجهة بشكل صارخ بعد الحرب العالمية - في دول العالم الثالث - حينما بدأت معدلات الوفاة في الانخفاض السريع في حين أن معدلات المواليد في معظم تلك الدول ظلت في مستويات مرتفعة.

جوانب من المسألة السكانية في دول العالم العربي:

على الرغم من أن موضوع الغذاء بالنسبة للزيادة السكانية ظل في الدول النامية من أهم مواضيع الدراسات السكانية إلا أنه -نتيجة للدراسات المنهجية- قد ظهرت جوانب أخرى من المسألة السكانية، ونذكر من تلك الجوانب:

(أ) علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) ارتباط موضوع الزيادة السكانية بالأيدي العاملة و بالعطالة.

(ج) الهجرة من الريف إلى الحضر وتضخم أعداد سكان المدن.

ولذا فسنناقش هذه الجوانب بالنسبة لسكان العالم العربي.

أولاً: في زيادة السكان بالنسبة للغذاء:

إن السكان في العالم العربي يتزايدون بمعدلات عالية وإن كانت تختلف من قطر إلى آخر - جدول رقم ١ - وعلى الرغم من أن أبحاث هذا الكاتب لم تتعرض بشكل مباشر إلى إنتاج الغذاء إلا إننا نلاحظ أن دول العالم العربي تقع في مناطق جافة بعضها به أمطار فصلية قليلة وبعضا صحراوي شديد الجفاف ولذا فيتميز إنتاج الغذاء بالقلة. ولكن يمكن أن نقسم العالم العربي إلى أربعة أقسام:

(أ) دول مثل الصومال وجيبوتي مواردها الطبيعية المستغلة حالياً والتي يمكن أن تستغل في القريب العاجل جد قليلة. وفي نفس الوقت فإن تلك الدول من أفقر دول العالم حيث إن متوسط الدخل السنوي للفرد قليل جداً ولا يتعدى ٣٠٠ دولاراً ، وكذلك لا تستطيع استيراد الغذاء ، وبالتالي فإن أي زيادة في السكان تفاقم المشكلة أكثر مما هي عليه.

(ب) دول مثل السودان بها موارد زراعية لا بأس بها وهي في سباق بين الزيادة السكانية وزيادة الرقعة المزروعة. كذلك فإن تلك الموارد لم تستغل الاستغلال الأمثل نسبة إلى تدني المستوى التكنولوجي الذي يمكن أن يساهم في الزيادة الرأسية للإنتاج، وفي الوقت نفسه لا تمتلك رأس المال

اللازم لزيادة المساحات المزروعة ولا التكنولوجيا اللازمة للزيادة الرأسمالية.

(ج) دول مثل مصر بها إمكانيات زراعية كبيرة ولكن الإمكانات قد استغلت بالكامل وأصبح التوسع في الرقعة الزراعية قليلاً جداً. ولذا فإن نصيب الفرد من الأرض المزروعة ظل يتناقص على الرغم من إنشاء مشاريع الري الكبرى مثل السدود والقناطر والقنوات.

(د) دول إمكاناتها الزراعية قليلة جداً بحكم أن كل أراضيها صحراوية ولكن بها موارد أخرى مثل البترول يمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من مواد غذائية. ولكن في الوقت نفسه نلاحظ أن تلك الدول تعاني من شح في الموارد المائية. فالأمطار قليلة ومتذبذبة، ولا تجري في غالبيتها أي أنهار، والمياه الباطنية بها قليلة وقابلة للنضوب. ولا يتوقف شح المياه على الدول البترولية فقط بل يشمل دولاً أخرى مثل جيبوتي والصومال وتونس وأقاليم مثل غرب السودان. بل وأصبحت الأردن أسيرة لإسرائيل في موضوع المياه.

وتحاول الدول -غير البترولية- حل مشكلة الغذاء عبر عدة طرق منها:

التوسع ما أمكن في الزراعة ، تنمية الصناعات لسد حاجة الأسواق المحلية وبذا توفر العملة الصعبة لاستيراد الغذاء، وتشجيع الهجرة إلى دول البترول أو إلى أوروبا وذلك لتخفيض الضغط على موارد الغذاء، ثم بعد ذلك طلب الإعانات من الدول والمنظمات العالمية. وبالرغم من كل ذلك فإن هذه الدول تعاني من نقص الغذاء بل ومن المجاعات المتكررة كل بضع سنوات. وعلى العموم نلاحظ أن دول العالم العربي كلها -ولكن بأقدار مختلفة- أصبحت

دولاً مستوردة للغذاء. ولابد أن هذه المشكلة ستتفاقم أكثر مع زيادة السكان. ثم ينبغي أن نذكر هنا أن موضوع نقص المياه من المواضيع الهامة جداً والتي ينبغي أن توضع دائماً في ذهن الدول العربية.

ثانياً: علاقة السكان بالتنمية:

يُعد رأس المال من أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما عدا الدول البترولية فإن الدول العربية فقيرة بمقياس الدخل القومي والمتوسط السنوي لدخل الفرد. ولذا فقد ظل تراكم رأس المال بالنسبة لتلك الدول أو للأفراد متدنياً جداً. وهذه الدول الفقيرة تصبح ممزقة بين أن تستثمر ما يكون لديها من رأس مال -على قلته- في المشاريع الاقتصادية الإنمائية أم في الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة .... إلخ.

مع العلم أن هذه الخدمات بها نقص حاد حالياً وأن الطلب عليها يتزايد يوماً بعد يوم نتيجة لزيادة أعداد السكان ، ولم يعد في مقدور أي من تلك الدول تجاهل تلك المطالب حيث إنه من واجبات الدولة الحديثة تقديم تلك الخدمات ومن حق المواطن المطالبة بها . وبالإضافة إلى ذلك فإن لتلك الخدمات - مثل التعليم - مردود اقتصادي هام حيث إن التعليم من متطلبات التنمية الاقتصادية .

أما مشاريع التنمية الاقتصادية - من زراعة وصناعة وتعدين - فتحتاج إلى رأس مال وفير ولقد قدرت بعض المصادر أن رفع متوسط دخل الفرد واحد في المائة يحتاج إلى إنفاق حوالي ٣ في المائة من الدخل القومي.

ومن هنا كانت مشكلة الديون التي أثقلت كاهل الدول العربية الفقيرة . ولذا فليس من سبيل لتخفيض تكلفة الخدمات لتوفير بعض المال للإنفاق على مشاريع التنمية إلا بتخفيض نسبة صغار السن وهي عالية جداً في كل الدول

العربية مقارنة بالدول المتقدمة اقتصادياً ـ جدول رقم ٢ـ . وصغار السن هم الطبقة غير المنتجة في المجتمع ولكنهم يكونون القطاع المستهلك. وقد تكون هناك طرق أخرى مثل طلب الإعانات الدولية والاستدانة من الدول وبيوت المال الأجنبية، ولكن أمثال تلك الطرق محاطة بكثير من المحاذير والمخاطر إذ ليس هناك جهة تعطي إعانة إلا بشروط مستترة أو ظاهرة. أما طريق الاستدانة فقد جرب وأصبحت خدمة الديون من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول الفقيرة.

ثالثاً: علاقة الزيادة السكانية بوفرة الأيدي العاملة و بالعطالة:

مما لاشك فيه أن الدول ذات الحجم السكاني الكبير لها ميزة وفرة الأيدي العاملة وإذا كان الاقتصاد في قطر ما سليماً ومتطوراً فإنه يستطيع استيعاب الزيادة السكانية بنسبة نموه نفسها ـ هذا إذا نحينا جانباً موضوع استعمال الآلات الموفرة للأيدي العاملة، ولكن في حالة عدم التناسب بين الزيادة السكانية وتوفر وظائف جديدة فإنه يحدث تخمة في ميدان العمل ـ أي عطالة بنوعيها المقنع والظاهر. وهذا هو الحال في معظم الدول العربية والدول النامية بشكل عام وخاصة أن اقتصاد تلك الدول اقتصاد أولي مبني على الزراعة أو التعدين، وفي ذينك الميدانين فإن فرص إيجاد وظائف جديدة محدود جداً. فالتعدين - خاصة استخراج البترول وتكريره يعتمد على الآلات ذاتية التشغيل ولذا فلا يستوعب أعداداً كبيرة من العمال.

أما في ميدان الزراعة فالوضع لا يختلف كثيراً عن ميدان التعدين وإن كان هناك اختلافات بين قطر وآخر. ففي جمهورية مصر مثلاً فإن التوسع في الرقعة الزراعية محدود جداً، وأن المزارع الحالية متشبعة بالعمال ولا تستطيع استيعاب عمالة إضافية. ثم إن الاتجاه نحو تحديث الزراعة لزيادة إنتاج

الوحدة، وذلك باستعمال الآلات والمخصبات، من شأنه أن يخفض الحاجة إلى الأيدي العاملة، كما هو الحال في الدول المتقدمة، وعلى أي حال فإن الدخل من الزراعة منخفض مما يشجع العمال على الهجرة إلى المدن.

أما في قطر السودان حيث يوجد مجال لزيادة الرقعة المزروعة فإن ذلك يحتاج إلى رأس مال كبير وهو غير متوافر. ثم إن الملاحظ أن التوسع في الرقعة الزراعية في المناطق الطينية يحدث عن طريق استعمال الآلات، ولذا فلا تكون هناك حاجة لأيدٍ عاملة كثيرة. أما في إقليم غرب السودان حيث الحيازات صغيرة فإن الأيدي العاملة تهاجر من الإقليم إلى المدن أو إلى خارج السودان نتيجة لتدني الدخول وأيضاً لما يحدث من مشاكل بيئية مثل الجفاف والتصحر. ويبدو أن ذلك هو الوضع أيضاً في مناطق أخرى كثيرة من العالم العربي.

والحلول لمشكلة العطالة تتمثل في:

(أ) العناية بالصناعة حيث إنه من المعروف أن الصناعة لها نشاط اجتماعي - بمعنى أن الصناعة الواحدة قد تجذب إلى جانبها صناعات أخرى وخدمات - وبذا يُحتاج إلى أيدٍ عاملة كثيرة .غير أن الصناعة تواجهها بعض المشاكل: فالصناعة في مراحلها الأولية في معظم دول العالم العربي، ولذا فلا تستطيع استيعاب نسبة كبيرة من العمالة الجديدة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التوسع في الصناعة يحتاج إلى رأس مال كبير وإلى تكنولوجيا متطورة ، وهما غير متوفرين بقدر كبير في الوقت الحالي.

(ب) الاتجاه إلى الهجرة الخارجية: إلى الدول البترولية وإلى أوروبا وأمريكا. ولقد كانت الهجرة حتى سنوات قليلة مضت ذات أهمية كبيرة. فيقدر مثلاً أن عدد الوافدين إلى المملكة العربية السعودية بحوالي سبعة ملايين

شخص، وربما كان حوالي ستين في المائة منهم من الدول العربية. كذلك كانت الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا كبيرة جداً. وكان من فوائد الهجرة أنها تقلل الضغط على الموارد في بلد الأصل، وأن الوافدين يرسلون تحويلات كثيرة إلى بلدانهم. غير أن من مثالب الهجرة أن بلد الأصل يفقد أيدي عاملة كبيرة، ومن هؤلاء نسبة كبيرة من ذوي الكفاءات العالية. ونلاحظ أن الهجرة لن تحل مشكلة على المدى البعيد. فالدول البترولية أصبحت متخمة بالوافدين إليها ولا تكاد تستقبل وافدين جدد. بل إن تلك الدول أصبحت تستغني عن الكثير ممن وفدوا إليها سباقاً. والسبب في ذلك أن ما بتلك الدول من فرص عمل أصبحت محجوزة لأبنائها الأصليين. أما أوروبا فتشتكي من كثرة الوافدين إليها ولذا فقد سنت القوانين للحد من الهجرة. وبالرغم من ذلك فإن المهاجرين يلجؤون إلى طرق غير قانونية للوصول إلى أهدافهم. وبذلك فإنهم يعرضون أنفسهم إلى الكثير من المشاكل منها الغرق في البحر المتوسط، ومنها التحفظ عليهم في معسكرات لاجئين ن وهي معسكرات مسيئة لهم.

رابعاً : الزيادة السكانية وتضخم حجم سكان المدن:

إن الزيادة السكانية الكبيرة تساهم مساهمة فعالة في تضخم سكان المدن. ويمكن إرجاع الهجرة إلى سببين أساسيين:

أولاً : عدم مقدرة القطاع الأولي على امتصاص الأيدي العاملة الجديدة، فيلجأ الكثير من السكان إلى الهجرة إلى المدن.

ثانياً : في ذهن سكان الريف أن حياة الحضر أكثر تحضراً وأقل مشقة من حياة الريف.

ونتيجة لمعدلات الهجرة الكبيرة يحدث ما يسمى بعملية تفريغ الريف لصالح المدن. ففي دول الخليج على سبيل المثال: أصبح معظم السكان يسكنون في المدن. وفي الكويت نجد حوالي ٩٨ في المائة من السكان يقطنون المدن أما في لبنان فإن النسبة تصل على ٨٧,٨ في حين أنها كانت ٤٩,٨ عام ١٩٥٩م. وفي كل دول العالم العربي نجد أن معدل زيادة سكان المدن تفوق الخمسة في المائة، في حين أن الزيادة الطبيعية تكون بين ٢ و ٢,٥ في المائة.

ونتيجة لهذه الهجرة الداخلية الكبيرة فإن حجم سكان المدن قد تضخم بشكل كبير جداً ونتج عن ذلك:

(أ) أن كثيراً من المهاجرين يسكنون حول المدن في عملية يمكن أن نطلق عليها «تريف» المدن وتلك مناطق تفتقر للخدمات الأساسية ـ مثل الخدمات الصحية وخدمات التعليم.

(ب) تعجز الكثير من الدول العربية ـ وخاصة الفقيرة منها ـ عن تقديم الخدمات الضرورية مثل التعليم والنقل لكل السكان حتى للسكان الذين سكنوا المدن منذ مدة طويلة.

(ج) في بعض هذه الدول فإن المهاجرين لا يجدون أعمالاً يقتاتون منها ولذلك يلجؤون إلى الأعمال المنافية للقانون.

(د) المهاجرون إلى المدن لا يجدون السكن الصحي ويجنحون إلى وضع أيديهم على المساحات الفراغ حول المدن. وقد تكون تلك أراضٍ حكومية أو أراضٍ مملوكة لأفراد. ومحاولة إخراج أولئك المهاجرين من تلك الأراضي تتمخض عن توترات سياسية وربما تصادمات بين المهاجرين وبين قوات الأمن.

ولكن هناك جانب آخر ـ قد يكون مفيداً نتيجة للتروح إلى المدن ألا وهو أن معدلات المواليد في المدن أقل من معدلات الريف. ولذا فسكنى المدينة تساعد على تخفيض الخصوبة كما هو ملاحظ في مدن العالم ومنها المدن الكبرى في العالم العربي.

الحاجة لبيانات سكانية صحيحة:

نتيجة لظهور تلك العلاقات بين السكان والغذاء والتنمية والعطالة وتضخم سكان المدن فقد أصبح من الضروري إيجاد استراتيجية للسكان. ولكن تلك الاستراتيجية تتطلب بيانات ديموجرافية دقيقة. وقد أثبتت دراسات هذا الكتاب أن تلك البيانات يعوزها الكثير من الدقة والتفاصيل.

فالإحصاءات السكانية حديثة، ومعظم الدول لم يكن لها إحصاءات سكانية إلا في العقود الأربعة الأخيرة، وأن نظم تسجيل الحوادث الحيوية لا يزال غير مكتمل وغير دقيق. ولذا فلابد من العناية بهذه الإحصاءات حتى يمكن الوصول إلى سياسات سليمة. غير أن هذا لا يمنع من نقاش بعض الجوانب الهامة للسياسة السكانية.

الجوانب الهامة للسياسة السكانية:

يمكن النظر للسياسات السكانية من حيث الأهداف التي لها علاقة بالعوامل الديموجرافية، مع ملاحظة أن هذه العوامل تتفاعل تفاعلاً كبيراً مع الأوضاع الاقتصادية والثقافية وهذه الأهداف هي:

أولاً: الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية. فالمعروف حالياً أن هناك علاقة بين الموارد الطبيعية والحجم الأمثل للسكان لاستغلالها. فإذا نقص حجم السكان عن الحجم الأمثل لا تجد الموارد العدد الكافي من

السكان لاستغلالها بشكل كامل أو شبه كامل . وإذا زاد حجم السكان عن الحجم الأمثل تحدث عطالة.

ثانياً: زيادة المتوسط الحقيقي لدخل الفرد، ومن ثم رفع مستوى المعيشة. فهذه أيضاً لها علاقة بالاستغلال الأمثل للموارد، فكلما كان الاستغلال متجهاً نحو الكمال ارتفع دخل الفرد.

أما الطرق المؤدية لتلك الغايات من وجهة النظر الديموجرافية فهي التأثير على سلوكيات الإنسان التي ينتج عنها حجم السكان والتكوين العمري. وحجم السكان يتقرر على ضوء المتغيرات الثلاثة وهي:

(١) الإنجاب.

(٢) الوفيات.

(٣) الهجرة.

وهذه المتغيرات تتأثر بعوامل كثيرة بعضها مقصود لذاته مثل تحديد النسل بطرق واعية، ومنها غير المقصود للتأثير على الجوانب الديموجرافية - مثل التعليم وسكنى المدن.

وسنناقش هذه المتغيرات فيما يلي:

أولاً: الإنجاب: فنلاحظ أن معدلات الولادات في كل الدول العربية مرتفعة، جدول رقم ١.

وقد كان معدل المواليد حتى سنوات قليلة مضت فوق ٤٠ من الألف، ومن بعضها فوق ٥٠ من الألف. غير أنه ما عدا فلسطين فإن معدلات المواليد قد بدأت في الانخفاض البطيء في بعض الدول والانخفاض السريع في دول

أخرى. فمعدلات المواليد في دول الخليج العربي منخفضة وتتراوح بين ١٨ و٣٣ في الألف. ولكن من غير شك فإن معدلات دول الخليج تتأثر بشكل كبير جداً بوجود نسبة كبيرة من الوافدين إليها، وهؤلاء معدلاتهم منخفضة لأن بعضهم غير متزوج وبعضهم يترك زوجته في بلد الأصل، وآخرون يمارسون ضبط النسل. ولكن معدلات ولادات السكان الأصليين - وقد كانت فوق ٤٠ في الألف - بدأت تنخفض إلى حوالي ٣٢ - ٣٨ كما هو الحال في دولة قطر. ومن جانب آخر نجد أنه في مصر والمغرب وتونس قد انخفضت المعدلات إلى ٢٧ و٢٢ و٢٠,٦ في الألف على التوالي. ففي تلك الدول نجد أن الدولة تشجع ضبط النسل إلى درجة أن تونس قد أباحت الإجهاض.

وأسباب الانخفاض - البطيء والسريع على حد سواء - ترجع إلى التقدم من التعليم - وخاصة تعليم الإناث، وتأخير سن الزواج، وسكنى المدن، وولوج المرأة ميدان العمل خارج المنزل، وإلى بعض الأفكار التحررية عن وظيفة المرأة في المجتمع وفي سياسات تشجيع ضبط النسل في بعض الدول. ويبدو أن هذا الانخفاض سيستمر حسب تسارع العوامل المذكورة. غير أن هناك تنازعاً بين التقاليد الموروثة والتي تشجع على كثرة الإنجاب وبين العوامل التي تدعو إلى التقليل منه ولكن يعتقد أن ما تقوم به بعض الدول في تشجيع زيادة الإنجاب لن يجد القبول على الأمد الطويل. والرأي في نظر الباحث هو أن لا تتدخل الحكومات في موضوع الولادات لأن ذلك يحدده الزوجان. والانخفاض سيحدث تلقائياً استجابة للعوامل السابقة الذكر كما هو مشاهد في الدول المتقدمة اقتصادياً حيث انخفضت معدلات المواليد من ١٥ إلى ١١ في الألف. ومن ناحية أخرى فمن حق المواطنين على الدولة أن توفر لهم رعاية الأمومة والطفولة، وذلك يسير في اتجاه زيادة الولادات حيث ستنخفض حوادث الإجهاض التلقائي وكذلك تنخفض وفيات الرضع.

ثانياً: الوفيات: إن الزيادة الكبيرة التي حدثت في حجم السكان كانت بسبب تدني الوفيات في كل الدول في حين أن معدل الولادات - على الرغم من انخفاضه - لا يزال مرتفعاً. ونتيجة للتحسن في صحة البيئة وفي الخدمات الطبية وفي توفير الدواء فإن معدلات الوفيات العام ووفيات الرضع قد انخفضت انخفاضاً كبيراً. غير أن هذا الانخفاض يتفاوت من قطر إلى آخر. فنجده في الدول البترولية الصغيرة قد انخفض من ٢-٤ في الألف، وفي دول أخرى قد انخفض من ٥-٧ في الألف - جدول رقم ١، في حين أنه في دول أخرى لا يزال بين ١٦- ١٨ في الألف. وبالنسبة إلى الدول التي انخفضت بها المعدلات إلى أقل من ٨-٩ في الألف مثل مصر وسوريا فنجد أنه لا يزال هناك مجال محدود في الانخفاض أبعد من ذلك. وبالنسبة للدول التي انخفضت معدلاتها إلى ٢-٣ في الألف فيصعب تخيل انخفاض محسوس بعد ذلك. ومحدودية الانخفاض أو عدمه ترجع إلى أن تلك المجتمعات لا تزال مجتمعات شابة، وكلما انتقل السكان من مرحلة الشباب إلى مرحلة الشيخوخة يرتفع معدل الوفيات إلى مثله في الدول المتقدمة اقتصادياً، أي حوالي ٩-١٠ في الألف. ولذا فالجوانب الهامة في السياسة السكانية والتي ينبغي مراعاتها:

أ) في الدول ذات المعدلات المنخفضة ينبغي المحافظة على ذلك المستوى. بل أكثر من ذلك ففي دول - مثل مصر لا يزال هناك مجال وإن كان محدوداً لمزيد من الانخفاض. والمحافظة على المستوى المنخفض من معدلات الوفيات تتطلب الاستمرار في تقديم خدمات صحة البيئة وتوفر العلاج والدواء.

ب) أما الدول الفقيرة ذات المعدلات المرتفعة فعليها مشوار طول في تقديم الخدمات الصحية في مختلف مجالاتها:- صحة البيئة، والعلاج، وتوفير

الدواء، وخدمات الأمومة والطفولة - وخاصة تحصين الأطفال ضد الأمراض . وفقط عندما تتحسن صحة البيئة والخدمات العلاجية يمكن أن يحدث تدنٍ في معدلات الوفيات بالنسبة لكل السكان بما فيهم السكان الرضع. وتقديم الخدمات العلاجية وصحة البيئة هي واجب على كل الدول بما فيها الدول التي تدعو لزيادة الإنجاب وذلك لأن تلك الخدمات واجبة على كل الدول الحديثة.

ومما لا شك فيه عندما تنخفض معدلات الوفاة وفي حالة الثبات النسبي لمعدلات المواليد فإن ذلك سيؤدي إلى المحافظة على معدل مرتفع للزيادة الطبيعية، وفي ذلك ما يتناسب مع سياسة الدول التي تريد زيادة سكانها، ولكنه سيشجع الدول التي لا تريد زيادة في سكانها على تبني سياسات ضبط النسل. ومعظم الدول العربية هي في بداية المرحلة الانتقالية التي يتمثل فيها الانفجار السكاني، وإن كانت دولة مثل تونس قد بدأت في الانتقال إلى المرحلة التالية حيث بدأت تتقارب معدلات الولادات مع معدلات الوفيات مما ينتج عنه بداية متواضعة لنقص الزيادات الطبيعية الحالية.

إن المعدل المرتفع نسبياً أو غير نسبي للمواليد والذي يصاحبه انخفاض في معدل الوفيات يؤدي إلى الانفجار السكاني - جدول رقم (٢) -، وذلك الانفجار لا يجاريه في الغالب زيادة موازية في إنتاج الغذاء أو في التقدم الاقتصادي.

ثم هناك جانب آخر من المشكلة السكانية في معظم الدول النامية وكل الدول العربية. ذلك أن نسبة الأطفال دون سن الـ١٥عاماً تُعَد نسبة عالية جداً. فهي في معظم الدول العربية فوق ٤٠٪، وإن كانت النسبة قد انخفضت في بعض الدول - أساساً في الدول المستقدمة للعمالة بما فيها العراق -

فتتراوح بين ٢٦-٣١ في المئة . ولكن ذلك وضع خاص بتلك الدول حيث إن الوافدين إليها إما ليس لديهم أطفال أو أن معظمهم يترك أطفاله في بلد الأصل . والمعروف أن فئة دون ١٥عاماً هي فئة مستهلكة وغير منتجة اقتصادياً . وفي المقابل فإن نسبة المنتجين اقتصادياً - نظرياً - وهم بين سن ١٥و٦٤ نسبة منخفضة مقارنة بالدول الغربية. فتتراوح تلك النسبة بين ٤٥و٦٠ في الألف عدا في الدول المستوردة للعمالة وأيضاً في تونس . ولذا فإن عبء إعالة الأطفال - وكذلك نسبة كبار السن - تقع على كاهل الطبقة المنتجة اقتصادياً. لذا نجد أن معدل الإعالة مرتفع جداً - في بعض الدول يصل إلى أكثر من ٢٠٠ في المئة وإن كان في معظم الدول يكون حول ١٠٠ في المئة . وذلك عبء كبير على الوالدين وعلى الدولة وذلك لأن الوفورات المالية -على قلتها- عدا دول البترول - تستغل في تقديم الخدمات أكثر من استثمارها في المشاريع الإنتاجية المباشرة . وبالرغم من ذلك فإن الخدمات المتوافرة لا تفي بحاجة السكان، ولذا فالسكان يطالبون بالمزيد، وعدم توافرها يسهم في نشوء توترات سياسية مؤثرة وفي إيجاد جو من التذمر وعدم الاستقرار.

ثالثاً الهجرة: والهجرة تنقسم إلى هجرة داخلية وهجرة خارجية:

فالهجرة **الداخلية** تكون أساساً من الريف إلى الحضر - مثلما هو موجود في الدول البترولية، ولكن هناك قدر من الهجرة من الريف أو من المدن إلى الريف في الدول الزراعية مثل السودان حيث تنشأ مشاريع زراعية تجذب إليها أعداداً من مناطق ريفية أخرى أو من المدن. ولكن في كل الأحوال فإن الغالبية من المهاجرين تذهب إلى المدن مما يؤدي إلى تفريغ الريف - وخاصة المناطق الهامشية التي تعاني من جفاف وتصحر كما تؤدي إلى اكتظاظ المدن بالسكان. وقد كان من سياسات السودان منذ أن كان يحكمه

الإنجليز وحتى وقت قريب أن يحاط بالمهاجرين الذين ليس لديهم أعمال داخل المدن ويرحلون إلى منطقة الأصل. وقد فشلت تلك السياسة فشلاً ذريعاً، وذلك لقسوة الحياة في المناطق الهامشية وعدم وجود أعمال يقوم بها السكان فيحاولون الرجوع إلى المدن مرة أخرى. وعلى أي حال فإن أي سياسة سكانية تنظر في موضوع الهجرة ينبغي أن تشتمل نظرتها على النقاط الآتية:

١) ينبغي إيقاف التدهور البيئي، خاصة إيقاف التصحر وتدهور خصوبة التربية نتيجة للاستغلال غير المرشد للأرض الزراعية.

٢) تقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والصحة ومياه الشرب النقية وتحسين وسائل النقل في المناطق الريفية.

٣) العمل على زيادة إنتاج الوحدة المساحية - زراعة أو رعي - حتى يرتفع دخل الفرد في الريف، وبذلك تقل الفروقات في الدخول بين الريف والحضر. وزيادة الإنتاجية تتأتى من إرشاد المواطنين إلى أحسن وأنسب الطرق لاستغلال الأرض، وكذلك عن طريق تحسين البذور ونوع الحيوان، وعن طريق مكافحة أمراض النبات والحيوان.

٤) محاولة إيجاد أعمال للسكان - خاصة النساء - في غير ميداني الزراعة والرعي - مثلاً قيام صناعات خفيفة من المواد المحلية - مثل صناعات السجاد أو صناعة الجبن من الحليب.

٥) ولكن ينبغي أن نذكر أنه حتى إذا أفلحت الحكومات في الخطوات المذكورة سابقاً فإن الهجرة من الريف إلى المدن ستستمر لأن ذلك من سمات العصر الحديث. وفوق ذلك فإنه ربما يكون من الأفيد استمرار الهجرة

وإن كان ذلك بمعدلات أقل. فالهجرة تساعد على تخفيض الضغط السكاني على موارد الريف وخاصة موارد المناطق الهامشية التي تعاني من التصحر والجفاف. وبالإضافة إلى ذلك فإن الهجرة تمد المدن - التي تنشأ بها صناعات وخدمات - بالأيدي العاملة. ولكن المهاجرين الذين يأتون من الريف يكونون في - أغلب الأحوال - غير مدربين على أعمال الصناعات والخدمات. ولذلك ينبغي أن تكون هنالك سياسة للتدريب.

٦) المشكلة التي تؤرق المدن هي اكتظاظ السكان وتريف المدن. فمشكلة الاكتظاظ تحل إذا أُتبعت الاقتراحات السابقة وقلت معدلات الهجرة. أما مشكلة تريف المدن فتحل بتخطيط المدن حتى يجد المهاجرون السكن الصحي.

أما الهجرة **الخارجية** فتتمثل أساساً في الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا. إن من السياسة المعلنة لتونس تشجيع مثل تلك الهجرات في محاولة لتخفيض الضغط على الموارد.

وقد كانت الهجرة إلى دول البترول ذات فائدة لدول المقر ولدول الأصل. لقد استفادت دول المقر من الهجرة الوافدة إليها بأن الوافدين أصبحوا مركز القوى العاملة في الصناعات وفي الخدمات حينما كان عدد السكان الأصليين لتلك الدولة قليلاً ومعظمهم غير مدربين وفي وقت كانت تلك الدولة تحاول تنمية نفسها في فترة الطفرة البترولية.

أما فائدة الهجرة لدول الأصل فتمثلت في تحويلات المغتربين إلى بلادهم - إلى ذويهم وإلى حكوماتهم ووفوراتهم. وقد كانت تلك التحويلات مصدراً

هاماً للحصول على العملة الصعبة. وقد قدرت المملكة العربية السعودية أن الوافدين إليها من عرب وغيرهم يحولون سنوياً ما يقرب من ١٥-٢٠ مليار ريال سعودي.

بجانب تلك التحويلات. فقد كان للهجرة تأثير ديموجرافي هام هو تخفيض معدلات الإنجاب للوافدين. ففي كل دول البترول -الكويت مثلاً- نجد أن معدلات الخصوبة للوافدين قليلة جداً بالنسبة للمواطنين فهي حوالي ١٢,٥في الألف للوافدين مقارنة بحوالي ٣٣ في الألف للسكان الأصليين. وهناك أسباب لذلك حيث أن عدداً من الشباب المغترب يؤخر الزواج أو ينفصل عن الزوجة لفترات زمنية طويلة أو عن طريق تحديد النسل تحاشياً للأسرة الكبيرة في بلد الغربة. وبجانب ذلك فإن الهجرة أسهمت في تخفيض الضغط على الموارد.

ولكن من مثالب الهجرة أنها شملت نسبة كبيرة من العقول التي هاجرت للحصول على وضع مالي أفضل في حين أن دول الأصل حرمت من خدماتهم بعد أن صرفت على تنشئتهم وتعليمهم المبالغ الطائلة.

والخلاصة من ذلك أن الهجرة سواء أكانت للدول البترولية أم لأوروبا وأمريكا هي في سبيلها للانخفاض. فأوروبا أصبحت لا تقبل إلا القليل من المهاجرين، وكذلك تفعل الولايات المتحدة و كندا واستراليا. ثم إن هذه الدول تنتقي من المهاجرين -على قلتهم- من يصلح لها وهم من ذوي العقول أو الأموال.

أما الدول البترولية فقد تشبعت بالوافدين، وفرص العمل التي يمكن أن تتوافر تُحجز لأبناء البلد الأصليين والكثير منهم قد تلقى تعليماً أو تدريباً يؤهله للقيام بكثير من الأعمال التي كان يقوم بها الوافدون. ولذلك فمن المتوقع أن تكون هناك رحلات عودة إلى دول الأصل. وعلى ذلك فينبغي أن

توضع تلك الحقيقة في الاعتبار والبحث عن حلول أخرى لتقليل العطالة ولتخفيض الضغط على الموارد وإيجاد طرق أخرى للحصول على العملة الصعبة. ومن الخطوات التي ينبغي اتخاذها تنظيم الإفادة من الوفورات المالية التي يمكن أن تكون قد تجمعت عند الوافدين / العائدين إلى أوطانهم وبذلك يسهمون في التنمية الاقتصادية.

الخلاصة:

ليس هناك حل أو حلول بسيطة أو سهلة للتعامل مع المشكلة السكانية في المدى القريب فحجم السكان في كل قطر من الأقطار العربية يزداد يوماً بعد يوم . جدول رقم٢، نتيجة لكون معدلات المواليد مرتفعة - وإن كانت تنخفض بأقدار متفاوتة منها البطيء ومنها السريع - في حين أن معدلات الوفيات في كل الدول تنخفض بسرعة شديدة، فمعظم الدول العربية في المرحلة الانتقالية الأولى وإن كانت بعض الدول - مثل تونس - قد تعدت تلك المرحلة منذ وقت قريب جداً، ولذا فالمشكلة التي نتجت ولا تزال تنتج عن زيادة حجم السكان ستستمر معنا لفترة طويلة.

فمن غير المحتمل أن تحل مشكلة الغذاء أو مشكلة التنمية أو مشكلة العطالة في السنوات القليلة القادمة. ولكن ذلك لا يمنع من البحث عن حلول. ففي ميدان الغذاء ينبغي أن تعتمد الدول العربية على استعمال الأساليب العلمية الحديثة لزيادة إنتاجية الوحدة المساحية. وفي ميدان التنمية فلابد من الإفادة القصوى من تراكم رأس المال على قلته. ومعنى ذلك ترك الصرف البذخي وتكريسه للتنمية. كذلك لابد من تحديث آلة التخطيط الإدارية حتى تعطي مشاريع التنمية ثمارها كاملة. وفي ميدان العطالة ينبغي الاتجاه نحو

الصناعة من دون إهمال الزراعة وذلك لأن من شأن الصناعة امتصاص إعداد كبيرة من العمال. وفي ميدان زيادة سكان المدن والازدحام بها وتريفها فيجب الاتجاه لتخطيط الحضر.

ولكن على المدى البعيد يبدو أن المشكلة السكانية في طريقها إلى الحل وذلك لأن معدل المواليد -الذي ينخفض ببطء حالياً- سيوالي انخفاضه نتيجة لازدياد الانخراط في التعليم وخروج المرأة لعمل وسكنى المدن. والمعروف أن هذه العوامل ليس المقصود منها تخفيض معدل المواليد، ولكن من خصائصها أن تفعل ذلك. ولذا فلابد من تشجيع تلك العوامل حتى يتسارع انخفاض معدلات الولادات ويحدث توازن بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات. وفي تلك الحالة ستنتقل دول العالم العربي من المرحلة الانتقالية الحالية إلى مرحلة يحدث فيها بعض التوازن بين معدلات الإنجاب ومعدلات الوفيات.